

مبادرة فريدة لتعزيز الحوكمة
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شبكة غيفت-مينا
عشر سنوات من الشراكة



«معاهد التدريب بيوت علم وخبرة لها دور وازن في تجدد
القطاع العام، وتعزيز ثقة المواطن بدولته من خلال سياسات
عصرية لاستقطاب الكفاءات إلى العمل العام ورفع مستوى
الأداء وبناء القدرة على الحكم المستدام.»
لمياء المبيّض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لبنان.

الشبكة باختصار

شبكة غيفت-مينا منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره المعاهد المتخصصة في تعزيز قدرات الموظفين والعاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشركائه من المؤسسات الإقليمية والدولية الفاعلة في مواضيع الحوكمة وبناء القدرات.

تُعتبر الشبكة منصّة لتبادل الخبرات وبناء الشراكات وتعزيز التعاون المؤسسي، لاسيما بين البلدان العربيّة ومع بلدان شمال المتوسط بهدف دفع مسارات الإصلاح وعصرنة إدارة الموارد البشرية في هذه البلدان، والاستفادة من التجارب الجيدة حول العالم.

«الشبكات تسمح بتطوير الذكاء الجماعي.»

فانسان بوتيه، مدير عام المركز الوطني للخدمة العامة المناطقية، فرنسا.



«يرتكز المفهوم الجديد للخدمة المدنية ليس فقط على الفاعليّة والنجاعة، بل أيضًا على التحديث والابتكار.»

محّمّد مبديع، الوزير المكلف بالوظيفة العموميّة وتحديث الإدارة، المغرب.



حصيلة عشرة سنوات من المثابرة

- أكثر من 60 معهداً في 20 بلد عربي استقطبتهم الشبكة من بينهم معاهد الإدارة العامة، والمعاهد الماليّة، وأجهزة حكوميّة مكلفة بإدارة الموارد البشريّة وتدريب الموظّفين؛
- 20 منظمّة إقليميّة ودوليّة شريكة؛
- 13 اتّفاقيّة تعاون ثنائيّة موقّعة بين الأعضاء أنفسهم ومع الشركاء؛
- شبكتان وطنيّتان تجتمع في إطارهما المعاهد والمراكز العاملة في كل من لبنان وتونس؛
- أكثر من 1400 من كبار المسؤولين شاركوا في نشاطات الشبكة، وهم يمثّلون خزانة من الكوادر العليا القادرة على المساهمة بفاعليّة في مشاريع الإصلاح في بلدانهم.



شبكة توابك تجدد القطاع العام

عشيّة إطلاق شبكة غيفت-مينا، كانت مفاهيم الحوكمة تخطّ طريقها إلى مقاربات الدول العربيّة في إصلاح قطاعها العام. فنُظِم الإدارة في هذه الدول اتسمت معظمها بهيكلية فضفاضة، كانت مكرّسة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لمواكبة خطط تنمويّة واسعة النطاق تقودها الدولة. وبغضّ النظر عن الفوارق الهيكلية، فإن هذه النظم لم تكن في معظم الحالات مبنية أو موجهة على أساس الأداء، ولم تكن آليات استقطاب ذوي الكفايات وتوظيفهم تتناسب مع العصر. كذلك فإنّ سلاسل الرتب والرواتب تميّزت بالتفاوت الكبير، وحالت هذه الهياكل التنظيمية الساكنة دون إدارة عصريّة للكفايات.

عكست المؤشرات بوضوح جدار البيروقراطية، ووضّع أداء الأجهزة الحكوميّة، وبعّد الموظف العام عن معاناة المواطن وحاجاته. فهذه المؤشرات بيّنت الحجم المتضخم للجهاز البشري الذي تراوح بين 14 و 40 بالمائة من مجموع القوى العاملة، والحجم الكبير لرواتب الموظفين الحكوميين الذي قُدّر بـ 9.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5.4 بالمائة عالمياً.

معاهد التدريب بيوت علم وخبرة

وسط هذا المشهد، لم تكن معاهد التدريب الحكوميّة في الدول العربيّة تتمتع بالقدرة الكافية لتأدية دورها كحلقة أساس في سلسلة مترابطة تتكوّن منها عمليّة إدارة الثروة البشريّة، والتي تبدأ باستشراق وتخطيط الحاجات من الكفايات، وتمرّ برسم سياسات التوظيف، وصولاً إلى المتابعة والتقييم وتصويب الخطط الموضوعة.

فهذه المعاهد، رغم ما اخترنته من علم وخبرة، غالباً ما عانت الإهمال، واقتصرت دورها على الجانب التنظيمي الإجرائي فحسب، إضافة إلى أنّها كانت في معظم الحالات تستعين بخبرات دول الشمال التي تختلف أنظمتها بشكل كبير عن واقعها، وكذلك العقد السياسي والاجتماعي الذي يربط مواطنيها بدولهم. ومع أنّ هذه المعاهد العربيّة تتشارك التحديات، لم تكن تتفاعل في ما بينها إلا نادراً.

من هنا، بدا من الضروري إنشاء شبكة تضمّ معاهد ومراكز التدريب المتخصصة في تعزيز قدرات الموظفين والعاملين في القطاع العام. وعلى هذه الخلفية، تمّ إطلاق شبكة «غيفت مينا» كمساحة لتفعيل التعاون والتبادل بين هذه المعاهد.

«المعرفة، والخبرة، والأداء، والحلول الملائمة لبلدان الجنوب، غالباً ما تتوافر في بلدان الجنوب.»

آدم بخشيش، رئيس قسم الدول العربية وأوروبا ودول الكومنولث، مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.



شبكة قيّم ومشاركة

- منتدى مستدام لتبادل الخبرات والتعلّم من الأقران والمساندة والتأزر لرفع شأن معاهد التدريب وإبراز دورها الوازن في عملية إصلاح أنظمة الحوكمة؛
- الإستفادة من التجارب الجيدة لنماذج الإصلاح في الشرق والغرب والجنوب والشمال؛
- بناء شراكات مستدامة بين الأعضاء ومع المؤسسات الإقليمية والدولية؛
- نشر قيم التنوّع والمساواة والتميّز في الخدمة العامة؛
- برامج مخصّصة وملائمة وذات نوعيّة عالية، باللغات العربية والفرنسيّة والإنكليزيّة، تشدّد على ثقافة الشفافيّة والمساءلة والأداء؛
- مقارنة تشاركيّة من خلال المناهج التدريبية المشتركة وتبادل للممارسات والمعارف التقنيّة الملائمة للواقع العربي؛
- تبادل المدربيّن والخبراء والمتدربيّن والبعثات والزيارات للتعرف على آليات عمل الأعضاء والتعلّم من نقاط القوّة والضعف.

«نحتاج إلى جهد جماعي لمواجهة التحديات
المشتركة، ممّا يعزز ويحافظ على شرعية الحكومات.»

ميشيال دوفريس، رئيس الجمعية الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة.

... وحلقة أساس في مساندة القطاع العام

هدفت الشبكة بشكل رئيسي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والاستراتيجية والعملية للمؤسسات الأعضاء لكي تكون قادرة على دعم إصلاحات الحوكمة ومساندة الدول في عصرنة أداؤها، وفي نشر ثقافة وقيم الأداء والخدمة العامة. وعلى مدى السنوات العشر المنصرمة، أثمرت هذه التجربة انفتاحاً وتعاوناً مكننا المعاهد الأعضاء من الاستفادة من التجارب الجيدة لنماذج الإصلاح في الشرق والغرب والجنوب والشمال ومن بناء شراكات مستدامة في ما بينها. كذلك جعلت في متناول المؤسسات المنتسبة إليها برامج متخصصة وملائمة وذات نوعية عالية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية.



المحاور الأربعة لعمل شبكة غيفت-مينا

1. التدريب وتعزيز القدرات المؤسسية

- تأمين الوصول الدائم إلى برامج ذات جودة عالية وملاءمة لواقع البلدان؛
- مناهج تدريبية متخصصة باللغة العربية، اجتماعات وندوات إقليمية، ومناهج تدريبية إلكترونية.

2. التعاون بين المؤسسات الأعضاء، ومع بلدان الشمال، وفي منطقة المتوسط

- تشارك وتبادل خبرات من خلال زيارات ميدانية وبعثات دراسية إلى مراكز التميز الإقليمية والأوروبية والدولية؛
- مساندة تقنية لإنشاء مراكز ومعاهد تدريب؛
- تبادل المدربين.

3. بناء الشراكات المستدامة

- مشاريع شراكات واتفاقيات تعاون ثنائية؛
- التنسيق مع مبادرات مُماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- المساهمة في الاجتماعات والنشاطات والمؤتمرات الدولية؛
- توثيق ونشر الخبرات الإقليمية في مواضيع تحديث الدولة.

4. الأبحاث والمنشورات

- نشر فهرست معاهد الخدمة العامة، والتقارير المتخصصة، وتقارير المؤتمرات، ودراسات الحالات؛
- الموقع الإلكتروني للشبكة: www.gift-mena.org



«... تأسست شبكة غيفت-مينا على قاعدة مبادرات موجودة، لتطويرها وتسهيل تبادل المعارف التقنية؛ إنها شبكة للتدريب في القطاع العام، تهتم بمواضيع الإصلاح الإداري والحوكمة.»

إدوار الدحداح، خبير رئيسي في شؤون القطاع العام، البنك الدولي.

تمثيل واسع النطاق وإطار تنظيمي تشاركي مرن

بعد مرور عشر سنوات على إطلاقها تستمر شبكة غيفت-مينا باستقطاب المراكز والمعاهد التدريبية المتخصصة في المنطقة العربيّة وتتفاعل مع عدد من الشبكات الدوليّة والشركاء.

ينقسم الأعضاء إلى ثلاثة أنواع بحسب نظام الشبكة:

الأعضاء المنتسبون: وعددهم أكثر من ستين عضو منتسب من عشرين

بلد عربي (الأردن، الإمارات العربيّة المتّحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، المملكة العربيّة السعوديّة، السودان، سوريا، العراق، عُمان، مصر، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، اليمن).
إتّهم مراكز ومعاهد الإدارة العامّة، ومعاهد ماليّة، وأجهزة وزارية من ضمن - أو تابعة - لحكومات هذه البلدان، إضافة إلى مؤسّسات حكوميّة و/أو أجهزة وزارية مكلفة بتدريب الموظّفين الحكوميّين.

الأعضاء الشركاء: وعددهم عشرون شريكاً من المنظّمات الأوروبية، الإقليميّة

والدوليّة المعنيّة بالتدريب / أو بناء القدرات في مواضيع الحوكمة والتي توفر المساندة الفنيّة لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما والصناديق الإنمائيّة والجهات المانحة الداعمة لجهود تحديث الدولة.

الأعضاء الأفراد: بالرغم من أنّ النظام الداخليّ للشبكة يلاحظ وجود هذا النوع

من العضويّة، إلّا أنّها لا تضمّ حالياً أيّ عضو من هذه الفئة.







ميثاق شرف وثلاثة هيئات إدارية

أطلقت شبكة غيفت-مينا في واحد من بلدان الجنوب - لبنان، في آذار من العام 2006. تُوجّه نشاطاتها لجنة تنفيذية مُنتخبة من المعاهد الأعضاء من بلدان الجنوب. تعمل الشبكة بموجب ميثاق ونظام داخلي وقّعهما الأعضاء عند انعقاد الجمعية العامة في العام 2008. تقع حوكمة الشبكة وإدارتها على عاتق هيئات ثلاث:

1. الجمعية العامة التي تعقد اجتماعها مرة كل عام؛
2. اللجنة التنفيذية المُنتخبة كل عامين والمؤلفة من خمسة أعضاء منتسبين؛
3. أمانة السرّ التنفيذية التي تسيّر العمل اليومي والشؤون الإدارية والمالية والتقنيّة للشبكة.

«إنّ ضرورة تطوير المهارات تجعل دور معاهد التدريب على درجة عالية من الأهميّة لضمان استدامة زخم التغيير والتحوّل والتطوّر في الإدارة، لكن على المعاهد نفسها أن تقوم بعملية تحوّل ذاتيّة نوعيّة، لكي تكون أداة فعّالة للتغيير والتحوّل.»

جون ماري كوزيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.



ضُمَّت اللجنة التنفيذية الأولى عشرة أعضاء مؤسسين من بلدان الجنوب والشمال

- البنك الدولي
- المدرسة الوطنيّة للإدارة - تونس
- وكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيّين (GIP ADETEF) - فرنسا
- شبكة تعليم الحوكمة (Governance Access Learning Network) - بريطانيا العظمى
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - لبنان
- المعهد الوطني للإدارة العامة - إسبانيا
- معهد الإدارة العامة - الأردن
- المعهد الدولي للإدارة والتدريب - لبنان
- المنظّمة العربيّة للتنمية الإداريّة (ARADO)
- الشبكة المتوسّطيّة للإدارة العامة (POLIBIUS)

اللجان التنفيذية المُنتخبة وفقاً للنظام الداخلي المُصادق عليه في العام 2008

اللجنة التنفيذية الأولى (2008-2010)

- كليّة دبي للإدارة الحكوميّة
- معهد الإدارة العامة - الأردن
- المعهد المالي التابع لوزارة الاقتصاد والماليّة - المغرب
- المعهد الوطني للإدارة - فلسطين
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - لبنان / أمانة سرّ الشبكة

اللجنة التنفيذية الثانية (2010-2012)

- معهد الإدارة العامة - البحرين
- معهد الإدارة العامة - الأردن
- المعهد المالي التابع لوزارة الاقتصاد والماليّة - المغرب
- المدرسة الوطنيّة للماليّة - تونس
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - لبنان / أمانة سرّ الشبكة

اللجنة التنفيذية الثالثة (2012-2014)

- معهد الإدارة العامة - البحرين
- معهد التدريب التابع لوزارة الماليّة - الأردن
- وزارة الماليّة - فلسطين
- المدرسة الوطنيّة للماليّة - تونس
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - لبنان / أمانة سرّ الشبكة

اللجنة التنفيذية الرابعة (2015-2017)

- معهد الإدارة العامّة في البحرين
- المعهد القوميّ للإدارة - مصر
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة - المغرب
- وزارة الماليّة - فلسطين
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - لبنان / أمانة سرّ الشبكة

«هذه هي الثروة التي استطاعت المدرسة الوطنية للإدارة الوصول إليها خلال السنوات العشر الأخيرة. والواقع أنّ المدرسة الوطنية للإدارة حالفها الحظ بأن تكون الشبكة شريكاً محاوراً لها وحليفاً قيماً ساعدها على تصميم برامج تدريب نوعية مخصصة لكبار الموظفين المتوقع أن يقودوا في المستقبل عملية تنمية دولهم وتحديثها.»
ناتالي لوازو، مديرة المدرسة الوطنية للإدارة، فرنسا.

نموذج مالي تشاركي

اعتمدت الشبكة في تمويل نشاطاتها على نموذج فريد يقضي بأن يتولّى كل عضو تمويل مشاركته بنفسه في أيّ من النشاطات التي تنظّمها الشبكة، كما وعلى تمويل النشاطات التي يستضيفها من مؤتمرات أو ورش عمل أو برامج تدريبية، من موارده الخاصة أو من مصادر تمويلية أخرى يتولى تأمينها. هذا النموذج التشاركي كان عاملاً جاذباً للجهات المانحة الإقليمية والدولية التي دعمت مالياً وتقنياً الأعضاء، وشاركت في التمويل المباشر لبعض النشاطات أو المشاريع أو الدراسات، نذكر على سبيل المثال البنك الدولي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والبنك الإسلامي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وغيرها من الجهات.

واللافت التزام عدد من الأعضاء استضافة المؤتمرات السنوية للشبكة، ونذكر على سبيل المثال الأعضاء من المغرب وتونس والكويت ولبنان وفرنسا.

هذا وقد تولّى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان منذ العام 2006 نفقات أمانة سرّ الشبكة، وعدد من نشاطاتها.

منذ تأسيسها، أقامت الشبكة علاقات تعاون وثيقة مع فرنسا، وحظيت بمساندة وكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارة المال والاقتصاد الفرنسيين (الأديتيف) التي قدّمت دعماً تقنياً ومالياً من خلال الخزينة الفرنسية (2010-2015)، بالإضافة إلى مساهمات مالية من المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة (DGAFP)، ودعم من قبل شركاء فرنسيين بارزين نذكر منهم وزارة الخارجية والتنمية الدولية (MAEDI)، والمدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، والمركز الوطني للخدمة العامة المناطقية (CNFPT).





شبكة غيفت-مينا: في صلب سياسة الدعم الفرنسي من أجل التنمية

- تحظى منطقة المتوسط باهتمام خاص في سياق سياسة الدولة الفرنسية للمساعدة من أجل التنمية. وتشكل مجالات الحوكمة الديمقراطية وضمن الاستقرار وتعزيز حكم القانون ودولة المؤسسات أحد أولوياتها؛
- يندرج نشاط الشبكة في سياق التزامات فرنسا بدعم مبادرات الشراكة الإقليمية والدولية كالاتحاد من أجل المتوسط وشراكة دوفيل، وغيرها؛
- نجحت الشبكة باستثمار الخبرة التقنية الفرنسية في مجال الحوكمة وتحديث عمل الدولة من خلال آليات التعاون الثلاثي، ومن خلال تسهيل التعاون الثنائي؛
- نجحت الشراكة بين غيفت-مينا ووكالات التعاون الفرنسية باستقطاب جهات مانحة أخرى عاملة في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا، وعدد من الشبكات الإقليمية والدولية، وشجعت إنشاء شركات استراتيجية جديدة (الصناديق العربية والاتحاد الأوروبي).

30 عضو منتسب ومنظمات إقليمية ودولية مؤلوا أنشطة الشبكة خلال 10 سنوات



مواجهة التحدّيات الإقليمية: خيار استراتيجي

مؤتمرات الشبكة: مساحة متميّزة للحوار ومدّ صلات التعاون

شكّلت المؤتمرات السنويّة الثمانية للشبكة التي نُظمت بين عامي 2006 و 2015 مساحات حرّة للحوار والتشاور ومدّ صلات التعاون بين أكثر من 720 مسؤولاً حكومياً. وأتاحت للجهات المانحة والمنظمات العاملة في دول المنطقة فرصة التفاعل مع المفكرين وصانعي القرار والتنفيذيين والخبراء والمؤثرين في عمليات إصلاح أنظمة الحكم وكلّ الذين يشغلهم هاجس تحقيق الحوكمة وتعزيز دولة القانون. فتحوّلت هذه المؤتمرات إلى موعدٍ ثابت على الأجنحة الإقليمية والدوليّة.

كما ساهمت أدوات أخرى في تعزيز التواصل بين الأعضاء، وهي تحديداً:

- موقع إلكترونيّ باللغات الثلاث، العربيّة والفرنسيّة والانكليزيّة، يسمح بتداول آخر المستجدات وتبادل آخر التقارير، واستقطاب أعضاء جُدد. ويضمّ الموقع أرشيفاً لكافة نشاطات الشبكة؛
- دليل لمعاهد ومراكز التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسخته المحدثّة عام 2016؛
- رسائل الشبكة الإخبارية والتي تصدر باللغتين العربيّة والإنكليزيّة كلّ ثلاثة أشهر؛
- المشاركة في أكثر من 40 مؤتمراً واجتماعاً إقليمياً ودولياً للتعريف بالشبكة ونسج علاقات تعاون.



«إقترح المعهد العربي للتخطيط مسارات أساسية لتعزيز المؤسساتي لمختلف معاهد التدريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا... لكنه استفاد كثيرًا في المقابل من مختلف المقاربات التي طُرحت خلال اللقاءات السنوية للشبكة حول الأساليب والعمليات التربوية.»

بدر عثمان مال الله، مدير عام المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

«.. لقد كان مؤتمر تونس غنياً بأتمّ معنى الكلمة لما فيه من تواصل بين القيّمين على التكوين والتدريب بالبلدان المشاركة، وهو ما يعزّز التجارب والخبرات ويقربّ الصلة بينهم.»

حبيبة الجلاصي عليّة، المدير العام السابق للمدرسة الوطنية للمالية، تونس.





مواجهة التحدّيات الإقليمية: خيار استراتيجي

المساهمة في التغيير من خلال تعزيز قدرات القياديين

رُكّزت الأنشطة المتنوّعة على تعزيز قدرات القياديين في البلدان الأعضاء، في ميادين الحوكمة وإدارة الموارد الماليّة، كون الموضوعان يشكلان رافعة لأيّ عمل جدّي يهدف لتحديث الدولة. وسعت لتكوين رأس مال بشريّ متخصص قادر على المبادرة وتوجيه مسارات التغيير من خلال:

- مشاركة أكثر من 470 من الكوادر العليا والمتوسطة في برامج تدريب ولقاءات وورش عمل تناولت مواضيع الحوكمة وتحديث الدولة؛
- تحضير منهاج متكامل في «تحديث الماليّة العامّة»، باللغة العربيّة، في العام 2010، موجّه إلى كبار المسؤولين في الإدارة المشرفين على الإصلاحات المالية؛
- إنشاء شبكة لتبادل المدربيين-الخبراء بين مراكز ومعاهد التدريب في المنطقة، مما سهّل الوصول إلى ذوي الخبرة.

الانفتاح على التجارب العالميّة والتعلّم منها

على مدى السنوات العشر، سهّلت الشبكة تعرّف الأعضاء على نماذج الإصلاح حول العالم والاستفادة من الممارسات المختلفة بعد مواءمتها مع واقع هذه الدول. وقد تمّ ذلك من خلال عدد من النشاطات أبرزها:

- تنظيم 6 بعثات دراسية، سمحت لـ 32 مشارك بالتعرّف عن كثب على طبيعة عمل عدد من مراكز التميّز الأوروبيّة والإقليميّة، ممّا شجّع التعاون الأورو-متوسّطي؛
- تنظيم 13 زيارة ميدانية إلى أمانة سرّ الشبكة في بيروت للتعرف على تقنيات هندسة التدريب، ومواكبة الإصلاحات الماليّة، ممّا شكّل حافزاً لتطوير التعاون بين بلدان الجنوب؛
- توزيع أكثر من 20000 منشور متخصص (تقارير المؤتمرات وتقارير متخصصة وغيرها) لتوثيق التجارب الإقليميّة والدوليّة.

«... هذه الشبكة... تصبح يوماً بعد يوم، مساحة لقاء
يجتمع فيها مهنيّو التدريب لتبادل الآراء فيضيفون غنى
إلى التجارب التي غالباً ما تكون مختلفة ومتنوّعة.»

فاطمة زهرة أدي، مديرة التدريب، البنك المركزي الجزائري.



«... إنّي شديد القناعة
بأهمية التعاون مع مراكز
التدريب فيما بعضها البعض،
وأودّ التشديد على دور شبكة
GIFT-MENA في تفعيل دور
التدريب وإرساء هذا النوع من
التعاون بين مختلف أعضاء
الشبكة.»

حازم خصاونة، المدير السابق للمعهد المالي التابع
لوزارة المالية، الأردن.



مواجهة التحدّيات الإقليمية: خيار استراتيجي

توسيع نطاق التعاون الثنائي والثلاثي والمتعدّد الأطراف

أثمرت جهود التشبيك بين أعضاء الشبكة مشاريع تعاون ثنائي ومتعدّد الأطراف لم تكن متاحة سابقاً. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- توقيع 13 اتفاقية تعاون بين المؤسسات الأعضاء، وتنظيم برامج مشتركة؛
 - إنضمام المملكة المغربية لعضوية المعهد العربي للتخطيط، ومقرّه الكويت؛
 - عقد شراكة بين معهد الإدارة العامّة في البحرين والمدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا لاستحداث شهادة ماجستير في الإدارة العامة؛
 - إطلاق شبكتين وطنيتين للتدريب في لبنان وتونس، على غرار تجربة الشبكة الفرنسيّة لمدارس الخدمة العامة؛
 - توفير المساندة التقنيّة لإنشاء معهدين تدريبيين في الأردن وفلسطين؛
- وغيرها من المبادرات.

«من خلال إشراك شبكة غيفت-مينا لمؤسّسات فرنسيّة عدّة في أنشطتها، قامت فرنسا بتوثيق روابط التعاون مع شركائها التقليديين، أنشأت شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحققت مشاريع مساعدة تقنيّة أو تبادل بين الأقران. وقد أصبحت غيفت-مينا إحدى أهمّ الشبكات حول المتوسط لتعزيز المساندة التقنية الفرنسيّة في المنطقة، من خلال خبرة وأداء موظفي القطاع العام في فرنسا.»

أنياس آرسبييه، رئيسة وكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارة المال والاقتصاد الفرنسيّتين (أديتيف)، (2009-2015).



تنمية علاقات التعاون مع شبكات المعرفة حول العالم

سّعت شبكة غيفت-مينا إلى تنمية العلاقات الاستراتيجية مع المبادرات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز التآزر وتحقيق تكامل الأدوار بين كل من يعمل على مواكبة جهود تحديث الدولة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فكان أنّ مدّت صلات التعاون مع:

- مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- الشبكة الدولية لمعاهد القطاع العام التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- شبكة مدراء الموازنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- الجمعية الدولية لمعاهد ومدارس الإدارة (IASIA)؛
- مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة (MENAPAR)؛
- المنتدى المتوسطي للخدمة العامة (FORUMED)؛
- شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول المتوسط؛
- الشبكة الدولية للثقافة المالية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حلول مستدامة لتحديات الحوكمة

أثبتت تجربة غيفت-مينا أنّ التعاون بين بلدان الجنوب مُمكنٌ وفعال، وأنّ لمراكز ومعاهد التدريب دورٌ وازنٌ في مساندة القطاع العام على التجدّد من خلال نخبة من القياديين القادرين بفضل مهاراتهم وحسّهم بالمسؤولية أن يتحوّلوا إلى صانعي التغيير. هذا النموذج للتعاون المبرن بدأ يسلك طريقه إلى الضوء بشكل هادئ وثابت، وأصبح مثاليّاً يُحتذى به وذلك رغم محدوديّة الدعم المالي والتحديات المتشعبة.

إنّ إنشاء شبكات معرفة تعمل ضمن إطارات تنظيميّة عصريّة ومبرنة هي استثمارات ناجحة في أدوات تنمويّة مستدامة، تستحق اهتمام المانحين وصناديق التنمية العربيّة، فلا تسقط من حساباتهم في سعيهم لإيجاد حلول مستدامة لتحديات التنمية، وتعزيز الحوكمة ودعم الاستقرار.





تجربة أثبتت نجاحها

- مبادرة اكتسبت ثقة الأعضاء والجهات الشريكة؛
- مبادرة جريئة خرجت عن نماذج التعاون التقليديّة؛
- مبادرة رائدة، راسخة في محيطها: أطلقت من الجنوب، ومن أجل الجنوب، وبإدارة الجنوب؛
- إطار تشغيلي مرن ومستقلّ؛
- برامج تنظّم بناءً على طلب أعضائها وبمبادرة منهم مما يشكّل قيمة مضافة لعملها؛
- شبكة ناقلة للمعارف والمهارات والقيم، وصله وصل حقيقيّة؛
- ساهمت في الإضاءة على النماذج الناجحة في العالم العربي.



«غيفت-مينا» أمام تحديات المستقبل

تدخل «غيفت-مينا» مرحلة جديدة من وجودها متأثرة سلباً ببيئة إقليمية مضطربة، وبأوضاع غير مستقرّة في عدد من الدول العربية، كالعراق وسوريا وليبيا واليمن، ويتأثر بها عدد آخر من البلدان، خصوصاً لبنان، حيث مقرّ أمانة السرّ.

تتأثر الشبكة أيضاً بالتحوّلات التي تشهدها البلدان المصدّرة للنفط بفعل تراجع أسعاره، وبأزمة النزوح واللجوء غير المسبوقة والتي تؤدي إلى توجيه المساعدات الإنمائية إلى الدول التي تعاني من هذه الأزمات.

بعد عشر سنوات على إطلاقها، لا شكّ في أنّ أهمية الشبكة ودورها تضاعفا في ظلّ الحاجة إلى الحكم الرشيد والشفافيّة في إدارة المال العام، وإشراك المواطنين في القرار، لكن «غيفت-مينا» تقف عند مفترق طرق وتواجه تحديات ثلاث:

- الأوّل تحدّي بنيويّ، يتعلّق برسم خريطة طريق لتطوير النموذج المؤسسي والتشغيلي للشبكة بما يضمن إفادة الأجيال المقبلة منها؛
- أمّا الثاني، فيتعلّق بتأمين الموارد المالية لضمان استمرار أنشطتها وتعزيز الإنجازات المحققة في ظلّ محدوديّة التمويل وسياسات التقشّف؛
- وأخيراً، تحدّي الثبات، أي الاستمرار في تقديم قيمة جوهرية للعمل العربي-العربي المشترك وفي تحقيق تطوّر نوعي يسمح بتقدّم الإصلاحات المرتبطة بالحوكمة.

«اليوم تتطّلع الشبكة إلى المستقبل. لقد نضجت هذه المبادرة وأثبتت جدواها لبلدان المنطقة من خلال تحقيقها إنجازات ساهمت في اكتساب ثقة الأعضاء والشركاء. لقد نجحت الشبكة في تطوير عملها.»

ماريليز لوبرانشو، وزيرة الخدمة العامة سابقاً، فرنسا.



الأعضاء المنتسبون

(بحسب التسلسل الأبجدي في النسخة الفرنسية)

الجزائر

البنك المركزي الجزائري، المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي الجزائري-التونسي، معهد تنمية الموارد البشرية، وزارة المالية، المعهد العالي للتسيير والتخطيط

المملكة العربية السعودية

معهد الإدارة العامة

البحرين

معهد الإدارة العامة، وزارة المالية

جيبوتي

المعهد الوطني للإدارة العامة

مصر

ال جهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المعهد القومي للإدارة، مركز الحوكمة، وزارة المالية

الإمارات العربية المتحدة

معهد التطوير الإداري، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

العراق

المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، مركز التدريب المالي والمحاسبي، وزارة المالية في حكومة اقليم كردستان-العراق

الأردن

المعهد المالي، معهد الإدارة العامة، وزارة المالية

الكويت

بنك الكويت المركزي، وزارة المالية

لبنان

المعهد الوطني للإدارة، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي / أمانة سر شبكة غيفت-ميناء، معهد الاعداد والتدريب التابع لمصرف لبنان

ليبيا

معهد التخطيط، معهد الدروس المصرفية والمالية، وزارة المالية

موريتانيا

وزارة الشؤون الاقتصادية

المغرب

المدرسة الوطنية العليا للإدارة، المعهد المالي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

عمان

معهد الإدارة العامة

فلسطين

ديوان الموظفين العام، سلطة النقد الفلسطينية، المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، المعهد الوطني للإدارة، وزارة المالية والتخطيط

قطر

معهد التنمية الإدارية، وزارة المالية

السودان

كلية الدراسات المالية والاقتصادية، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، بنك السودان المركزي، المجلس الأعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية - دولة جنوب كردفان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة في محافظة البحر الأحمر، المجلس الوطني للتدريب

سوريا

المعهد الوطني لإدارة العامة، المعهد العالي للتنمية الإدارية

تونس

المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والأبحاث التربوية، المدرسة الوطنية للإدارة، المدرسة الوطنية للمالية، معهد تمويل التنمية في المغرب العربي، رئاسة الحكومة، وزارة المالية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

اليمن

المعهد المالي، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المؤسسات والمنظمات الشريكة

- البنك الإسلامي للتنمية
- البنك الدولي
- مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب
- مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
- المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدوليّة
- المركز الوطني للخدمة العامة المناطقيّة – فرنسا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعيّة لغربي آسيا – شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيّة التابعة للأمم المتحدة
- مديريّة الحوكمة العامة والتنمية الإقليميّة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة – فرنسا
- إكسبرتيز فرانس
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
- معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي
- المعهد الوطني للإدارة العامة – إسبانيا
- وزارة الخارجيّة والتنمية الدولية – فرنسا
- وزارة الخدمة العامة – فرنسا
- المنظمة العربيّة للتنمية الإداريّة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكاتب الكويت، ليبيا، المغرب والسودان)

البدايات

في آذار/مارس من العام 2006 ولمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيسه، دعا معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي معاهد ومراكز التدريب الحكومية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للقاء في مقرّه في بيروت، لبنان. كان الهدف التعارف وتشجيع تبادل المعارف والتزوّد بالخبرات والتعرّف إلى النماذج الناجحة.

حضر اللقاء 13 مديراً ومسؤولاً في هذه المعاهد، إضافة إلى 11 ممثلاً لمعاهد تدريب أوروبية، و3 ممثّلين عن البنك الدولي، و15 خبيراً لبنانياً من المسؤولين في الوزارات والجامعات ومراكز التدريب الرسميّة والخاصة.

في ختام اللقاء، توافق الحاضرون على الحاجة إلى إطار تشاركي مرن أسموه «شبكة»، يسهّل التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ويلبي حاجات هذه المعاهد لتطوير قدراتها ورفع مستوى أدائها. وبهدف تنفيذ القرارات المتخذة، وضعت رزنامة عمل، وألفت لجنة تنفيذية للمتابعة.

اتفق المشاركون على تسمية هذه المبادرة بشبكة GIFT-MENA.



